



النائب/أحمد الحاج علي  
وانتصرت الإرادة

# البرلمان

www.plc.gov.ps



د. عزيز دويك  
الحرية لرأس الشريعة الفلسطينية

العدد

٩١

صحيفة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني

الخميس ١٠ رجب ١٤٣٣ هـ :: ٣١ مايو / أيار ٢٠١٢ م

## المجلس التشريعي يقر مشروع القانون المدني الفلسطيني بالقراءة الأولى ومشروع قانون معدل لقانون الأحوال المدنية بالقراءة الثانية



أقر المجلس التشريعي مؤخراً مشروع القانون المدني الفلسطيني بالقراءة الأولى، كما أقر مشروع قانون معدل لقانون الأحوال المدنية بالقراءة الثانية.

وأكد د. أحمد أبو حلبية رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي أن إقرار مشروع القانون المدني يتوافق مع السياسة التشريعية للمجلس التشريعي ويساهم في تحقيق المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن مشروع القانون خضع للعديد من ورش العمل واللقاءات مع المختصين والمعنيين طيلة السنوات الماضية.

وأضاف أن مشروع القانون المدني يضيف إلى الفكر القانوني مسائل تفصيلية ويحرص على الاستفادة من الفكر القانوني الوضعي بحيث يأخذ منه ما يلائم احتياجات المجتمع ويلبي متطلبات التطور فيه بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، مؤكداً أن إقرار مشروع القانون المدني من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في النظام القانوني الفلسطيني. ولفت أبو حلبية إلى أن المجلس التشريعي يستعد لإقرار مشروع القانون المدني الفلسطيني بالقراءة الثانية خلال المرحلة المقبلة.

من جهة أخرى أكد أبو حلبية أن التعديل الخاص بقانون الأحوال المدنية يعتبر حلاً جذرياً لقضية مجهولي النسب، موضحاً أن ذلك من شأنه أن يساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعي في الأسر التي تحتضن مجهولي النسب.

بارك مساعي تشكيل حكومة التوافق الوطني

## د. بحر: أي حكومة لم تنل ثقة التشريعي غير دستورية



في ظل وجود قانون انتخابات عامة صادر عن المجلس التشريعي عام ٢٠٠٥، ووجود أيضاً قرار بقانون بشأن الانتخابات العامة صادر عن رئيس السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٧ أُلغى بمقتضاها قانون عام ٢٠٠٥ ويُعاني من إشكاليات دستورية وقانونية. واختتم بحر بيانه بالإشارة إلى نصوص المادة السادسة من القانون الأساسي التي تؤكد أن مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين وأن جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص تخضع للقانون.

**النائب المختطف سمير القاضي .. طبيب في قبضة الاحتلال (تقرير)**

6

الثقة بهم من المجلس التشريعي وقبل مباشرة أعمالهم يؤدي رئيس الوزراء وأعضاء حكومته أمام رئيس السلطة الوطنية اليمين الدستورية المنصوص عليها في المادة (٣٥) من القانون الأساسي، فيما تؤكد المادة (٤/٧٩) من القانون الأساسي صراحة على أنه "لا يجوز لرئيس الوزراء أو لأي من الوزراء ممارسة مهام منصبه إلا بعد الحصول على الثقة به من المجلس التشريعي". وحسب بحر، فإن أداء الحكومة اليمين أمام رئيس السلطة الفلسطينية دون الحصول على ثقة المجلس التشريعي يجعلها حكومة غير دستورية ويجعل أي إجراء أو عمل يصدر عنها أو عن أي من وزرائها غير دستوري، متابعا: "مثل هذا الوضع، من شأنه أن يؤدي عملياً إلى استمرار تغييب السلطة التشريعية وتهميش دورها وبخاصة في

الثقة بهم من المجلس التشريعي وقبل مباشرة أعمالهم يؤدي رئيس الوزراء وأعضاء حكومته أمام رئيس السلطة الوطنية اليمين الدستورية المنصوص عليها في المادة (٣٥) من القانون الأساسي، فيما تؤكد المادة (٤/٧٩) من القانون الأساسي صراحة على أنه "لا يجوز لرئيس الوزراء أو لأي من الوزراء ممارسة مهام منصبه إلا بعد الحصول على الثقة به من المجلس التشريعي". وحسب بحر، فإن أداء الحكومة اليمين أمام رئيس السلطة الفلسطينية دون الحصول على ثقة المجلس التشريعي يجعلها حكومة غير دستورية ويجعل أي إجراء أو عمل يصدر عنها أو عن أي من وزرائها غير دستوري، متابعا: "مثل هذا الوضع، من شأنه أن يؤدي عملياً إلى استمرار تغييب السلطة التشريعية وتهميش دورها وبخاصة في

**إجراء الانتخابات دون تعديل القانون يبطلها دستوريا**

بارك د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة مساعي تشكيل حكومة التوافق الوطني بين حركتي فتح وحماس، مؤكداً أن التوافق الوطني الفصائلي على تشكيل الحكومة ينبغي أن يستتبعه توافق على عقد جلسة موحدة للمجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشدد بحر في بيان صحفي أمس على أن أي حكومة لم تنل الثقة من المجلس التشريعي فهي غير دستورية، داعياً إلى إحياء دور المجلس التشريعي المعطل في الضفة الغربية والإسراع في عقد جلسة موحدة للتشريعي في الضفة والقطاع تمهيداً لمنح الحكومة الجديدة الثقة خلال الأيام القادمة. ولفت بحر إلى ضرورة عرض التعديلات على قانون الانتخابات للمصادقة عليها من المجلس التشريعي، مؤكداً أن إجراء الانتخابات دون تعديل القانون الانتخابي يبطلها دستورياً.

وأوضح أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال لأية حكومة جرى تشكيلها حسب أحكام القانون الأساسي (المادة ٦٥) أن تباشر أي من مهامها أو أعمالها الدستورية، ولو ليوم واحد أو حتى ساعة واحدة، دون الحصول على الثقة من المجلس التشريعي أولاً ومن ثم أداء اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة الفلسطينية وذلك حسب أحكام المواد (٦٦) و (٦٧) من القانون الأساسي، فالمادة (٦٧) من القانون الأساسي تؤكد صراحة على أنه: "بعد الحصول على

الضفة الغربية لحساب الرئيس والحكومة، وإلى غياب الرقابة البرلمانية على أداء السلطة التنفيذية وبالتالي إلى استمرار انعكاسه الخطير على الحقوق والحريات



## د. بحريستقبل هيئة الوفاق الوطني الفلسطيني



استقبل د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإناية بمقر التشريعي بغزة أعضاء هيئة الوفاق الوطني الفلسطيني بحضور النائبين سالم سلامة ومشير المصري. وضم وفد هيئة الوفاق كلا من د. أحمد يوسف والنائب راوية الشوا والنائب والوزير السابق كمال شرافي والناشطون الحقوقيون والمجتمعون: خليل أبو شمالة ونعيم الغلبان وجميل سلامة وعبد العزيز الشقاقي وآخرون.

وخلال استقباله للوفد أكد بحر أن المطالبة بالاتفاق وتحقيق المصالحة بدأت من المجلس التشريعي، معبرا عن حرص المجلس التشريعي على ضرورة الوفاق الوطني وإتمام المصالحة الفلسطينية، وإعادة اللحمة إلى شقي الوطن.

وأشاد بحر بالتجربة المغربية في وحدة الصف الوطني والتي تسنى له الاطلاع عليها من خلال لقاءاته بالمسؤولين هناك، مستحضرا تجارب بعض الشعوب العربية والإسلامية التي عانت من الانقسام ثم تمكنت من الوصول إلى المصالحة والوحدة التي تشكل الطريق نحو التقدم وحل مشكلات المجتمعات كافة.

وأضاف بحر: "خلال عملنا في المجلس التشريعي حاولنا تكريس مبدأ الوحدة من خلال دعوة كافة الكتل البرلمانية في المجلس خلال استقبال وفود برلمانية عربية ودولية، وفي أكثر من مناسبة،

دان تهديد الاعتقال الإداري بحق النائبين بدر ومنتشة

## د. بحري يدعو البرلمانات العربية والإسلامية والدولية لنصرة النواب المختطفين والتصدي لسياسة الاعتقال الإداري

الأسرى، وعلى رأسها سياسة الاعتقال الإداري، والعمل على التدخل الفاعل بهدف ممارسة أشكال الضغط المطلوب على الكيان الصهيوني للدفع عن الأسرى والنواب المختطفين وعلى رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي.

ولفت إلى أن حملة تجديد أحكام الاعتقال الإداري بحق النواب في الضفة الغربية تشكل تكرارا للمحاولات اليائسة التي تستهدف التشويش على جهود المصالحة الفلسطينية الداخلية والاستمرار في تعطيل عمل المجلس التشريعي وعزل النواب عن دائرة التأثير الجماهيري في الضفة الغربية، مؤكدا أن المجلس التشريعي سوف يستمر في أداء مهامه واجباته البرلمانية والوطنية، مشددا على أن جهود الصهاينة بشأن محاولة تعطيل البرلمان الفلسطيني سوف تبوء بالفشل الكامل والخسران التام.

دان د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإناية قيام الاحتلال بتمديد الاعتقال الإداري لكل من النائب محمد ماهر بدر لمدة ثلاثة أشهر والنائب محمد جمال منتشة لمدة أربعة أشهر للمرة الرابعة على التوالي.

وأكد بحر في بيانين صحفيين منفصلين أن إجراءات وممارسات الاحتلال بحق النواب المختطفين تعبر عن إفلاس صهيوني منقطع النظير وتجسد عجز الاحتلال عن مواجهة الإرادة الحية والتأثير الواسع الذي يملكه نواب الشرعية الفلسطينية الذين يشكلون القيادة الحقيقية التي تحافظ على حقوق وثوابت شعبنا الفلسطيني وتتصدى بحزم لكل مخططات التصفية والتذويب لقضيتنا الوطنية. ودعا بحر الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية لوقف جادة لنصرة النواب المختطفين وبلورة مواقف حقيقية وآليات عملية للتصدي لسياسات الاحتلال بحق

### لدعم الاستقرار الاجتماعي والأسري

## المجلس التشريعي يقوم بزيارة تفقدية لوزارة الشؤون الاجتماعية

وأكد الكردي أن وزارته تعمل بكل جد لمحاربة ظاهرة التسول ومعالجة آثارها وتداعياتها على المجتمع، مشيرا إلى حلول إبداعية تم اعتمادها حديثا للوصول لهذا الهدف، منوها إلى أن الوزارة ستقوم بتوفير فرصة عمل لأرباب الأسر التي يقوم بعض أفرادها بالتسول وذلك بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة. وأوضح الكردي أن لدى وزارته مراكز للتدريب المهني وأخرى لتأهيل المرأة والطفل ومراكز لخدمة المعاقين ودوائر متخصصة في فحص مواقع العمل والبناء والمنشآت الاقتصادية والمصانع، وكلها مسخرة للعمل على تحسين ظروف وحياة الفئات المستهدفة من عمل الوزارة، ولتعزيز عوامل الأمان في مواقع العمل المختلفة، مؤكدا في النهاية أن برامج وزارته تحظى بدعم وتأييد كامل من مجلس الوزراء ورئيس الحكومة بغية تخفيف المعاناة عن كاهل المواطنين.

موازنة خاصة ملحقمة بالموازنة العامة للسلطة على أن تخصص للمشاريع والبرامج التي ترعاها الوزارة والرمية لخدمة الفقراء والمحتاجين وخاصة برامج التشغيل المؤقت. من جهتها شددت النائب نعيم على أهمية شريحة المعاقين وضرورة الاهتمام بها وتقديم لهم ما يلزم لخدمتهم وتطوير مهاراتهم الإدارية والعملية بهدف دمجهم بالمجتمع والتخفيف من معاناتهم. واستمع بحر والوفد المرافق له لشرح مفصل من الوزير الكردي حول آليات عمل الوزارة وأهم إنجازاتها، حيث أشار الكردي للجهود المبذولة من طواقم العمل بالوزارة لخدمة جماهير شعبنا، مستحضرا المراكز والمؤسسات التابعة لها وبرامجها الرامية لخدمة الفئات المستهدفة من عمل الوزارة، مؤكدا على أهمية التواصل مع المجلس التشريعي وإطلاعه على المستجدات والآليات المتبعة بالوزارة.

بهدف تطوير العمل وضمان استمرار تقديم الخدمة بشكل نوعي. وأعرب بحر عن اعتزازه بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لما لها من إنجازات متقدمة في رعاية الأسر الأكثر فقرا في المجتمع الفلسطيني الذي يستحق منا كل خير وكل عمل متواصل لخدمته، مشددا على ضرورة توفير الأجواء المناسبة والإمكانات اللازمة لدعم الوزارة على كافة الأصعدة حتى تتمكن من مواصلة رسالتها على أكمل وجه.

وأضاف بحر أن التشريعي لا يدخر جهدا في سن القوانين اللازمة بهدف تحسين ظروف العمل بالوزارات والمؤسسات الحكومية بما يخدم مصلحة المواطن وبما يعود بالفائدة العامة على المجتمع وصولا لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي في أوساط الأسر الفقيرة. بدوره طالب النائب الجمل بضرورة الضغط باتجاه إيجاد

زار د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإناية يرافقه النائب عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم مقر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وكان في استقبالهم الوزير أحمد الكردي، وذلك بهدف الاطلاع على سير العمل بالوزارة والاطمئنان على الخدمات المقدمة من الوزارة للفئات المعنية.

وحضر اللقاء وكيل وزارة العمل صقر ابو هين ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية وعدد من المدراء العامين بالوزارة حيث تم بحث العديد من القضايا التي تخص عمل الوزارة.

وثنى بحر جهود الوزارة في خدمة الفقراء والمحتاجين والانجازات التي تقدمها للمواطنين، مؤكدا بأن المجلس التشريعي يقوم بدوره كاملا في الرقابة على السلطة التنفيذية وكافة الوزارات والمؤسسات الحكومية وذلك

## المجلس التشريعي يستقبل قافلة «شد الرحال إلى القدس»



وضعا حجر الأساس لوقف الأمة وهو مشروع سياحي ثقافي يعود ريعه لدعم مدينة القدس. وسلم بحر في نهاية الزيارة رئيس القافلة عثمان رزق درع القدس، مؤكدا أن تحريرها بات أقرب من أي وقت مضى، ون على العرب والمسلمين أن يدعموا إخوانهم الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

وفلسطين، وحين تأتون إلينا وتنظرون لمعاناتنا نشعر أنكم معنا ومنا بوقوفكم إلى جانبنا ومؤازرتنا ونقل قضيتنا العادلة إلى العالم".

بدوره أكد نائب رئيس القافلة عثمان البشير أن أعضاء القافلة جاءوا يحملون مشروعا، وأن هذه القافلة هي الكلمة الأولى في استراتيجية تحرير القدس، وأنه

استقبل د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإناية وعدد من نواب المجلس في مقر المجلس بمدينة غزة قافلة «شد الرحال إلى القدس» والتي تضم ٢٥ متضامنا من ٢٥ دولة عربية وأفريقية وأجنبية.

ورحب بحر بقوافل المتضامنين التي تأتي في ذكرى النكبة الرابعة والستين وفي ظل انتصار إرادة الأسرى على الاحتلال في معركة الأمعاء الخاوية، مشددا على أن هذا الانتصار هو انتصار حقيقي للأمة العربية والإسلامية والشعب الفلسطيني وأحرار العالم أجمع. وأضاف: "هذه القافلة التي تحمل اسما مميزا وتجمع أطيافا واسعة من العواصم العربية والإسلامية ودول العالم، وهي تمثل وحدة الأمة العربية والإسلامية تجاه فلسطين وبيت المقدس، وهي تشكل خطوة كبيرة على طريق نصرة القدس وتحرير المسجد الأقصى من براثن الاحتلال البغيض".

وأكد بحر على الدور الهام والفعال الذي تؤديه قوافل المتضامنين في كسرها للحصار على قطاع غزة، قائلا: "حين نراكم نشعر أننا أقرب إلى تحرير القدس

## د. بحريزور عائلة الأسير سلامة مهنأ بانتصار الأسرى

الطعام، مؤكدا أن معركة الأسرى ليست معركة مطالب إنسانية بقدر ما تشكل عنوانا للكرامة والتحرر الوطني، وأنها لن يهدأ لنا بال حتى تحريرهم جميعا من القيد الاسرائيلي.

كما وجه بحر شكره للأشقاء المصريين على جهدهم المميز في رعاية الإنجاز الكبير الذي حققه الأسرى، وللجامعة العربية وأمينها العام نبيل العربي وكل الجهات والمؤسسات وكل أحرار العالم الذين لم يتوانوا عن دعم ومساندة الأسرى وقضيتهم العادلة على مدار إضرابهم المفتوح خلال الأسابيع الماضية.

ولفت بحر إلى أن الأسرى صنعوا اليوم بمدا صبرهم وتضحياتهم تاريخا مجيدا لشعبنا وقضيتنا، مشيرا إلى أن العدو الإسرائيلي يسير القهقري ويتراجع يوما بعد يوم، وأن اليوم الذي يفصلنا عن فرحتنا التامة بتحرير الأسرى من أغلال وقيود الاحتلال ليس ببعيد بإذن الله.

زار د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وعدد من نواب المجلس منزل الأسير القائد حسن سلامة بمدينة خان يونس. وهنا بحر والدة وعائلة الأسير سلامة بانتصار إرادة الأسرى على السجناء الصهيوني وخروج ابنهم من العزل الانفرادي الذي استمر لأكثر من ١٢ عاما.

ووصف بحر انتصار الأسرى في معركة الأمعاء الخاوية بالانتصار التاريخي الذي حققه الأسرى على إرادة الظلم والقهر الإسرائيلي. وأكد بحر خلال لقائه بعائلة سلامة على أن انتصار إرادة الأسرى تشكل بوابة لمزيد من الانتصارات الخاصة بالقضية الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة، وانتصار للمسجد الأقصى وتحرير فلسطين.

ووجه بحر شكره لشعبنا الفلسطيني بكافة شرائحه وفصائله على دعمه واحتضانه لقضية الأسرى طيلة إضرابهم المفتوح عن



## كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

## لا حكومة دستورية دون المجلس التشريعي

ما نقلته الأنباء حول قرب تشكيل حكومة التوافق الوطني بين حركتي فتح وحماس وكافة القوى والفصائل الفلسطينية يفتح طاقة أمل جديدة في جدار المعاناة الفلسطينية التي هدها الحصار والعدوان الصهيوني من جانب، والانقسام وممارساته السلبية من جانب آخر ، ولذا فإنه باسم شعبنا نبارك هذا الاتفاق .

بشائر قرب إنجاز ملف الحكومة بين يدي بقية ملفات المصالحة الأخرى تلامس قلب كل فلسطيني حر وغيور على مصلحة وطنه وشعبه وقضيته.

منذ لحظة الانقسام الأولى كنا في رئاسة المجلس التشريعي الأكثر حرصا على تجنب المجلس التشريعي دوائر الخلافات والمناكفات السياسية باعتباره مؤسسة وطنية صرفة، وإحدى أهم سلطات النظام السياسي الفلسطيني، ونادينا ودعونا مرارا وتكرارا لإبعاد التشريعي عن أتون النزعات الحزبية والفصائلية إلا أن نداءاتنا المخلصة ودعواتنا المتكررة ذهبت سدى. لا نريد اليوم أن ننكأ جراح الماضي أو نجترّ الجدل والخلاف الوطني من جديد، بل نريد أن نفتح صفحة جديدة في حياتنا الوطنية، ونعيد الاعتبار للمؤسسة التشريعية التي عطل دورها في الضفة الغربية طيلة السنوات الماضية، ونُرسى أسس ودعائم مواجهة التحديات التي تواجهنا صباح مساء، ونرسم مع كل فصائل وشرائح شعبنا خيوط المستقبل الواعد على إيقاع توافق وطني أصيل.

إن الإعلان الفصائلي عن قرب إنجاز ملف الحكومة يجب أن لا يغلغل -بحال- دور ومكانة المجلس التشريعي، فلا معنى لأي تأجيل أو تأخير بشأن إعادة تفعيل المجلس التشريعي، ولا قيمة لأي جهد أو حراك في إطار المصالحة ما لم يكن المجلس التشريعي حاضرا في صلب الأجندة والأولويات، ولا غطاء دستوري لأي حكومة لا تحظى بثقة ومصادقة المجلس التشريعي.

إن نزولنا على ساحة التوافق الوطني لا يعني إغفال القانون الأساسي الفلسطيني الذي يشكل الناظم الأساس للحياة السياسية الفلسطينية وللنظام السياسي الفلسطيني، إذ أن من الحكمة الوطنية تعزيز التمسك بالقانون الأساسي الفلسطيني ودوام العمل به كحكم ومرجعية في إطار القضايا والملفات السياسية المختلفة وكذلك قانون الانتخابات لا بد من عرضه على التشريعي لإقراره .

التوافق الوطني مطلوب بإلحاح، لكنه يحتاج إلى طوق حماية قانونية ودستورية لضمان عدم حرف البوصلة الوطنية عن مسارها الصحيح، وتثبيت الالتزام بالقيم والمبادئ القانونية التي تنظم الحال والمسار الفلسطيني، وتنضج التجربة الوطنية وتمنحها الرشد المطلوب وإكسیر النجاح في خضم العواصف والتحديات التي تحيط بها من كل حذب وصوب.

من هنا فإن حاجتنا إلى تفعيل المجلس التشريعي الذي يشكل الضامن الأساس لإنفاذ مبادئ ونصوص القانون الأساسي الفلسطيني هي حاجة ضرورية بالغة المساس والإلحاح، وتشكل أولوية رئيسية تقع في صدارة سلم الأولويات الوطنية الفلسطينية في المرحلة الراهنة.

انسجاما مع ذلك، ينبغي أن يتسارع الجهد الوطني والفصائلي لجهة إعادة الحياة في جسد المجلس التشريعي في الضفة الغربية في أقرب وقت ممكن كي يقوم بأداء مهامه وممارسة مسؤولياته البرلمانية وفقا للقانون، وعلى رأسها منح حكومة التوافق الوطني القادمة الثقة المطلوبة كي تستطيع العمل وأداء مهامها بشكل قانوني ودستوري خلال المرحلة الانتقالية التي تسبق إجراء الانتخابات وفقا لاتفاقية القاهرة شهر مايو/ أيار من العام الماضي، ووفقا لإعلان الدوحة شهر شباط/ فبراير الماضي.

لذا، فإن مهمة إعادة تفعيل التشريعي ينبغي أن تكون أولا، وأن تسبق إنجاز ملف حكومة التوافق الوطني، لأن المجلس التشريعي هو المؤسسة الأكثر أهمية في إطار مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني ككل، والجهة الوحيدة المنوطة بمنح أي حكومة الثقة والمصادقة حسب القانون.

المجلس التشريعي يعبر عن ضمير الشعب الفلسطيني الحي، ويشكل ضمانة أساسية لإنجاح جهود التوافق الوطني الحالية، فلا أقل من أن نمنحه حقه الكامل الذي سلب منه طيلة سنوات الانقسام ونعيد له اعتباره ومكانته ودوره في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وبناء النظام السياسي الفلسطيني من جديد.

## تشكيل حكومة التوافق الوطني..

## هل يفتح صفحة جديدة في إطار العلاقات الفلسطينية الداخلية؟

التي يحملها الاتفاق الأخير في القاهرة بين حركتي فتح وحماس؟ "البرلمان" حملت هذه التساؤلات إلى بعض نواب المجلس التشريعي، وأعدت عبر إجاباتهم التقرير التالي .

هل يشكل الحراك الدائر حاليا باتجاه تشكيل حكومة التوافق الوطني مدخلا لتحقيق المصالحة الوطنية المنشودة؟ وهل يفتح تشكيل الحكومة صفحة جديدة في إطار العلاقات الفلسطينية الداخلية؟ وما درجة التفاؤل

وكيف نديرها وكيف ندير شأن المواطنين المعيشي، فهذه قضايا كلها تفصيلات يمكن الاتفاق عليها بسهولة إذا اتفقا على المنطلقات الأساسية وعلى المبادئ والقيم التي تحكم مجمل المسيرة السياسية».

واعتبر النائب موسى أن المصالحة عندما تذهب إلى الانتخابات فقط دون أن تحدد ما هو مستقبل صراعنا مع العدو الصهيوني وما هو دور الضفة الغربية ودور قطاع غزة، وأين يمكن أن تكون قاعدة السلطة وأين يمكن أن تكون محل الاشتباك مع الاحتلال، وما هو دور الساحات المختلفة في الإستراتيجية النضالية، وكيف نتعامل مع الاتفاقات الموقعة، فكل هذه الأسئلة تحتاج إلى إجابة حتى يطمئن المواطن أننا أمام صفحة جديدة وحالة وفاق وطني جديد.

### آمنيات بمرحلة جديدة

من ناحيته تمنى النائب مروان أبو راس أن تكون على أبواب مرحلة جديدة من الوفاق، وإن كانت جميع المؤشرات السابقة تصب في تصور واحد وهو أن أبو مازن وحكومة فتح دائما تماطل وتخترع المبررات لتعطيل المصالحة، موضحا أنه كان من المفروض أن تتم المصالحة منذ وقت طويل لولا هذه المماطلات ولكن رغم ذلك نحن نتمنى أن تكون هذه نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة من الوفاق الوطني.

وأوضح النائب أبو راس أن الاعتقاد بأن الانتخابات هي المفتاح الوحيد للمصالحة اعتقاد خاطئ، مؤكدا أنه عندما تضغط جهة واحدة باتجاه الانتخابات وكأنها تضمن أن تفوز، وأنها هي الحريصة على الديمقراطية، وكان الانتخابات هي التي ستنقذ المجتمع الفلسطيني من كل مشكلاته وأزماته، فهذا بعيد تماما عن الواقع.

وأضاف أن التمسك بخيار الانتخابات ما هو إلا مبرر من مبررات تعطيل المصالحة، فالانتخابات والتمسك بها لا علاقة لها بالتمسك بالمصالحة، متابعا: «هناك حكومة وهناك أجهزة أمنية، وهناك توافق يجب أن يتم في جميع المجالات، ويوجد مجلس تشريعي يجب أن يحترم ونحافظ على أدائه»، متسائلا: «كيف لنا أن نحترم الانتخابات القادمة ونحن لم نحترم نتائج الانتخابات السابقة؟».

### مستقبل أفضل

من جانبه قال النائب عاطف عدوان أن المصالحة هي قضية مهمة للشعب الفلسطيني، وأن الاتفاقات التي تحدث بين الأطراف الفلسطينية المنقسمة ليست الأولى، فنحن مررنا باتفاقات سابقة، ونأمل أن يكون هذا الاتفاق حقيقيا خطوة نهائية نحو إنهاء الانقسام.

وأضاف: «العلاقات الفلسطينية الداخلية سيكون لها مستقبل أفضل في ظل الحكومة التوافقية الجديدة التي يجب أن تسعى لجمع شمل شقي الوطن بخطوات أساسية على أرض الواقع متمثلة بإرجاع الحقوق ووقف الاعتقالات والملاحقات السياسية، ومواصلة العمل لتحقيق التوافق المجتمعي».

ولفت عدوان إلى أن التقدم في العلاقات الفلسطينية سيكون مرهونا بنجاح باقي خطوات المصالحة وتطبيقها فعليا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

### خطوات عملية

من ناحيته قال النائب فتحى قرعاوي أن المصالحة هي أمل يسعى له كل فلسطيني وكل مواطن حر، موضحا أن الحكومة التوافقية في المحصلة النهائية ليست غاية المنى بقدر ما تكون هي مصالحة حقيقية على الأرض، فعندما تتحقق المصالحة على الأرض فهذا أمر جيد، والحكومة التوافقية هي تكريس للأمر على أرض الواقع.

واستدرك قرعاوي: «لكن يجب أن يتبع هذه الحكومة خطوات عملية، على رأسها ما يتعلق بحقوق الإنسان، ووقف الاستبداعات والاعتقال السياسي وحل مشكلة المعتقلين السياسيين المنسبين، الذين منهم من بقي ٢٥ شهرا معتقلا سياسيا أو ضاعهم الآن بأساوية وصعبة للغاية، وفيهم من بدأ إضرابا عن الطعام لاستعادة حقه والإفراج عنه». وتابع: «هذا بالإضافة إلى قضايا خطيرة مثل موضوع إغلاق الجمعيات وإعادة المفضولين لأسباب سياسية إلى وظائفهم، إذا بدأ الحديث عن كل ذلك والعمل فيه وتربيته من جديد، وشعر المواطن بشيء ملموس على أرض الواقع تصبح هناك مصالحة حقيقية، أما غير ذلك فنحن على تجربة للعديد من الاتفاقات السابقة التي لم تتحقق». وأكد أنه على تلك الحكومة أن تحل كل الإشكاليات القائمة ولا يعقل أن تكون هذه الحكومة فقط تعمل من أجل الانتخابات المحلية والتشريعية وغيرها، فهناك مسئوليات كثيرة عليها.

### السلم الاجتماعي.. ابتداء

بدوره لفت النائب ياسر منصور إلى أن ما يحدث الآن من لقاءات هو ترجمة للاتفاق الذي تم في الدوحة والقاهرة، وأن الموضوع هذه المرة فيه من الجدية بشأن موضوع تشكيل الحكومة.

وأكد منصور أن الصفحة الجديدة في العلاقات الفلسطينية يجب أن تبدأ بالسلم المجتمعي الذي يحدد العلاقات بين أبناء الشعب الفلسطيني ويترجم على الأرض، وليس على مستوى القيادة فقط بل على مستوى الشارع الفلسطيني، بحيث يكون ابن حماس وابن فتح على علاقة تفاهم وتكامل في العمل الوطني والسياسي.

وأوضح أنه على مستوى الضفة الغربية لم يحدث هناك تحسنا في الحريات والحركة والتعبير عن الرأي حتى الآن، وبالتالي لم تفتح صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية الداخلية حتى الآن، فالتوافق الحقيقي يجب أن يظهر على الأرض.



**النائب موسى: أسئلة التفاوض والتنسيق الأمني بحاجة إلى إجابات ملحة.. والذهاب للانتخابات فحسب إعادة إنتاج للأزمة**



**النائب أبو راس: الاعتقاد بأن الانتخابات مفتاح المصالحة الوحيد اعتقاد خاطئ.. ونتمنى بدء مرحلة جديدة من الوفاق الوطني**



**النائب عدوان: نأمل أن يجسد الاتفاق نهاية الانقسام.. والتقدم في العلاقات الداخلية مرهون بنجاح باقي خطوات المصالحة**



**النائب قرعاوي: الحكومة التوافقية ليست غاية المنى وهي تكريس للأمر الواقع.. والمصالحة الحقيقية يجب أن تتحقق على الأرض**



**النائب منصور: نلمس جدية فصائلية هذه المرة لتحقيق الوفاق.. والعلاقات الفلسطينية يجب أن تبدأ بالسلم المجتمعي**

### تعقيدات.. وأسئلة معلقة

فقد عبر النائب يحيى موسى عن عدم اقتناعه بأن الحركة الوطنية الفلسطينية بكافة فصائلها وصلت إلى حالة من تحمل المسؤولية الوطنية وإلى حالة جديدة في إطار الوضع الوطني، بحيث يتم وضع كل المشكلات الرئيسية على الطاولة أمامها وتقديم معالجات لها وعلى رأسها الموضوع السياسي، لأن أي سير على البرنامج السياسي وعلى الإستراتيجية النضالية للبحث في قضايا السلطة والانتخابات هو سير في الاتجاه الخطأ، لأن الساحة الفلسطينية انحكمت باختطاف القرار الفلسطيني لمدة لا تقل عن ثلاثين أو أربعين سنة، ونحن نعيش حتى الآن تعقيدات اتفاقيات أوسلو التي وصلت إلى نهاياتها وأوصلتنا إلى كارثة وطنية وتفكيك للقضية الوطنية.

وأضاف: «السؤال المطروح الآن هو ما مصير التفاوض؟ وما هو مصير اتفاقيات أوسلو؟ وما هو مصير التعاون الأمني؟ وكيف يمكن أن تجمع الساحة الفلسطينية؟»، مؤكدا أنه بدون أن نتفق على هذه القضايا المحددة الرئيسة التي تتعلق ببنية السلطة نفسها وما هي المعايير ومنظومة القيم والمفاهيم التي تقوم عليها السلطة، فلن يكون هناك مصالحة حقيقية، لذلك فإن تخطي هذه القضية والذهاب للانتخابات هو إعادة إنتاج للأزمة التي بدأت في ٢٠٠٦.

وتابع: «من هنا لا بد من الاتفاق بين مجموع القوى السياسية على هذه القضايا الرئيسة ثم بعد ذلك من السهل أن نتفق على إجراءات متعلقة بإدارة الشأن العام سواء بانتخابات أو شأن وطني وكيف تكون السلطة



شاركوا في مسيرة شرطي وتفقدوا نيابة رفح

## نواب التشريعي يستكملون لقاء النقابات لبحث مطالبها تمهيدا لإقرار قانون النقابات

واصل نواب المجلس التشريعي فعاليتهم البرلمانية خلال الأيام القليلة الماضية . رسمية . وفي هذا الإطار التقى النواب وفودا من بعض النقابات العاملة في القطاع بين يدي إقرار قانون النقابات ، كما شاركوا في فعاليات شرطية وتفقدوا مؤسسات

من جانبه أشاد النائب شهاب بالدور الإنساني والمقدس الذي يقوم به الممرضين في مواقعهم رغم كل العقبات والصعاب التي تواجههم، مشيراً إلى أن قانون الخدمة المدنية يحتاج إلى تعديل علاوة المهنة والمخاطرة للمرضيين.

وأكد النائب الأسطل على ضرورة تبني المجلس التشريعي كافة مطالب النقابة والضغط على الحكومة للحصول عليها.

من جانبه شكر نقيب الممرضين كتلة التغيير والإصلاح على التواصل والجهود المبذولة مع النقابات ومساهماتها في حل العقبات والمشاكل التي تواجه الممرضين والشرائح الأخرى المختلفة.

واستعرض صلاح أبرز المشاكل والعقبات التي تواجه النقابة كضرورة صرف علاوة المخاطرة والتي تقدر بـ ٣٥٪ لكل الممرضين حسب قانون الخدمة المدنية، مبيناً أن ما يقارب من ٩٠٠ ممرض محرومون من هذه العلاوة.

وطالب صلاح المجلس التشريعي بالعمل على تعديل قانون الخدمة المدنية برفع علاوة مهنة التمريض من ٣٠٪ إلى ٦٠٪ تقديراً للجهود الكبيرة التي يبذلها الممرضين في مستشفيات القطاع، موضحاً بأن الممرض يواجه ضغطاً كبيراً في العمل.

كما طالب صلاح بالعمل على استيعاب الممرضين الخريجين الجدد والذين يقدر عددهم بحوالي ١٠٠٠ ممرض، والعمل على إقامة الإدارة العامة للتمريض وفتح باب استكمال الدراسات العليا للممرضين، إلى جانب تطوير الوصف الوظيفي للعاملين في سلك التمريض.

### النائب سلامة يشارك في فعالية للشرطة الفلسطينية

في سياق مواز شارك النائب عن الكتلة في المحافظة الوسطى د. سالم سلامة في مسيرة للشرطة الفلسطينية لإحياء ذكرى النكبة الرابعة والستين واحتفالاً بانتصار الأسرى وتحقيق مطالبهم بعد خوض إضراب المفتوح عن الطعام.

وحضر المسير الذي قطع شارع صلاح الدين بالمحافظة، قادة الأجهزة الأمنية في المحافظة بالإضافة لمئات من العناصر الشرطية.

وأكد النائب سلامة أن الأسرى حققوا انتصاراً جديداً مع العدو الصهيوني بصمودهم وثباتهم في معركة الأعماء الخاوية، موضحاً بأن مرحلة العلو عند الاحتلال قد انتهت وهو في مرحلة الانحسار.

وأشاد سلامة بصمود الأسرى البواسل، مؤكداً بأن قضية الأسرى ستبقى قضية مركزية ولا يمكن التنازل عنها كحق العودة والقدس.

### النائب أبو مسامح يتفقد النيابة العامة برفح

إلى ذلك تفقد النائب عن الكتلة بمحافظة رفح سيد سالم أبو مسامح النيابة العامة بالمحافظة.

والتقى النائب أبو مسامح في زيارته برئيس النيابة إياد مسموح وعدد من وكلاء النيابة، وناقش معهم سير العمل في النيابة، والعديد من القضايا التي تخص المواطنين وعمل النيابة.

وتطرق الحديث إلى دراسة آليات حل هذه القضايا ووضع الحلول المناسبة لها بما يقدم أفضل أداء لعمل النيابة وبما يكفل التيسير على المواطنين في إطار القانون والمصلحة العامة.

وفي ختام الزيارة شكر النائب رئيس ووكلاء نيابة رفح على حسن استقباله وتجاوبهم في بعض القضايا، واتفقوا على التواصل المستمر لتذليل العقبات وتخفيف هموم المواطنين.



نواب من كتلة التغيير والإصلاح يستقبلون وفدا من نقابة التمريض بمقر التشريعي بغزة

من جهته أكد النائب النجار في مداخلة له أن المجلس التشريعي أقر بالقراءة الأولى قانون النقابات، آملاً أن يقر بشكله النهائي في جلسة المجلس التشريعي القادمة. وطالب النجار الذي وافقه الرأي كلا من النائبين سكيك والشرافي نقابة الصيادلة بضرورة العمل على تنظيم بيع الأدوية وتطبيق دور الرقابة على الصيدليات في تعاملها مع الجمهور، مشدداً على ضرورة وضع حد لصراف الكثير من أنواع الأدوية دون موافقة طبية من أطباء متخصصين.

في نفس السياق أكد النائب الجمل رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي أن المجلس التشريعي وبعد سلسلة من النقاشات سيقر قانون النقابات بحيث يكون لكل نقابة خصوصيات في لوائحها الداخلية.

من جانبه، شكر أبو ليلة النواب على اللقاء، وأطلعهم على مسيرة عمل النقابة خلال الفترة الماضية، والتي أكد فيها على أن نقابة الصيادلة في قطاع غزة حملت مصاعب المهنة وهموماً بعد أن عطلت لأكثر من ستة سنوات ماضية.

وطالب أعضاء النقابة في مداخلات لهم النواب على ضرورة الإسراع في إقرار قانون النقابات وفتح المجال أمام إيجاد سياسات دوائية في فلسطين وتعدد ملكية المؤسسات الصحية للأطباء الصيادلة وفتح المجال لاستثمار الصناعات الدوائية في فلسطين، مع التأكيد على دور الرقابة في تلك المجالات.

### وفدا من نقابة التمريض

كما استقبلت الكتلة وفدا من نقابة التمريض بالقطاع. وأكد نواب الكتلة وقوفهم مع كافة حقوق ومطالب نقابة التمريض والتحرك القوي مع الجهات المختصة في قطاع غزة بهدف العمل على تحقيقها.

وترأس اللقاء الذي عقد بمقر المجلس التشريعي بمدينة غزة النائب م. إسماعيل الأشقر نائب رئيس كتلة التغيير والإصلاح بمشاركة أمين السر د. محمد شهاب والنائب د. عبد الرحمن الجمل رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية والنائب د. يونس الأسطل والنائب مشير المصري، فيما مثل نقابة التمريض نقيبها معتصم صلاح وكافة أعضاء مجلس الإدارة.

وأكد النائب الأشقر وقوف كتلة التغيير والإصلاح مع كافة مطالب وحقوق الممرضين، مشدداً على ضرورة تحقيقها وتلبية أهمها بما يشكل صورة من حالة الدعم والإنسان للممرض الفلسطيني.

كما أكد النائب الجمل وقوف الكتلة مع مطالب الممرضين، مثمناً إنجازات النقابة في جميع المجالات خلال المرحلة الماضية.

والإصلاح على اللقاء، وأطلعهم على مسيرة عمل النقابة خلال عام، والتي أكد فيها على أن نقابة المعلمين ورغم الصعوبات التي واجهتها إلا أنها لازالت تحمل هموم المعلم الفلسطيني، مطالباً بالمزيد من الجهود لتحقيق وإنصاف المعلم الفلسطيني في قطاع غزة.

### وتستقبل وفدا من نقابة الصيادلة

كما استقبلت الكتلة وفدا من نقابة الصيادلة بالقطاع. وناقش نواب الكتلة مع مجلس إدارة نقابة الصيادلة قانون النقابات وقضايا مهنية وطبية مختلفة ركزت على ضرورة إقرار قانون ينظم عمل النقابات وتنظيم عمل المهن الصحية والطبية.

وحضر اللقاء الذي عقد بمقر المجلس التشريعي بمدينة غزة النائب د. محمد شهاب أمين سر الكتلة برفقة كل من النواب د. عاطف عدوان ومشير المصري ود. يوسف الشرافي ود. عبد الرحمن الجمل وم. جمال سكيك ود. سالم سلامة ود. يونس الأسطل ود. خميس النجار، فيما مثل نقابة الصيادلة نقيبها د. خليل أبو ليلة وكافة أعضاء مجلس الإدارة.

وأكد النائب شهاب أن هذه الزيارة تأتي من باب التواصل



نواب من كتلة التغيير والإصلاح يستقبل وفدا من نقابة المعلمين بمقر التشريعي بغزة

المهني مع كافة النقابات في قطاع غزة بهدف التعرف على همومهم والعقبات التي تحول دون أداء رسالتها بصورة كاملة والوقوف على أبرز مطالبهم من المجلس التشريعي الفلسطيني.

وأوضح شهاب أن المجلس التشريعي عقد العديد من ورش العمل مع النقابات في قطاع غزة لمناقشة تفاصيل القانون قبل إقراره بشكله النهائي، مشيراً إلى أن المجلس التشريعي على أبواب إقرار قانون النقابات، موضحاً أنه سيشكل قفزة نوعية للنقابات وعملها.

### كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية تستقبل وفدا من نقابة المعلمين

فقد استقبلت كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في المجلس التشريعي وفدا من نقابة المعلمين في قطاع غزة.

يأتي ذلك في ظل استكمال جهد الكتلة في لقاء النقابات الذي بدأ باللقاء مع نقابة المحاسبين.

وبحث نواب الكتلة مع نقيب ومجلس إدارة نقابة المعلمين في القطاع جملة من القضايا أبرزها قانون خاص بالمعلم الفلسطيني وحقوقه وامتيازاته الوظيفية.

وترأس اللقاء الذي عقد بمقر المجلس التشريعي بمدينة غزة النائب م. إسماعيل الأشقر نائب رئيس كتلة التغيير والإصلاح بمشاركة أمين سر الكتلة د. محمد شهاب وعدد كبير من نواب المجلس التشريعي، فيما مثل نقابة المعلمين نقيبها موسى جودة وكافة أعضاء مجلس الإدارة.

وأكد النائب الأشقر خلال اللقاء حرص كتلة التغيير والإصلاح على مكانة المعلم الفلسطيني والارتقاء به والدفاع عن حقوقه المشروعة وتحقيق مطالبه المشروعة، مشدداً على ضرورة دعم قطاع التعليم لما له من أهمية في بناء المجتمع.

وأوضح الأشقر أن جملة القضايا العالقة التي قدمت من قبل النقابة ستحال إلى لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي لمناقشتها والعمل على معالجتها والتسريع بحلها.

وأشار الأشقر خلال اللقاء إلى أن منظومة التشريعات السابقة لم تنصف المعلم الفلسطيني، مشيراً إلى أنها قدمت رجل الأمن على المعلم ومكانته، معتبراً ذلك خطأ يجب تصحيحه.

في نفس السياق طالب النائب يحيى العبادسة نقيب المعلمين بضرورة العمل على إعداد وتقديم مشروع قانون المعلم ليتم البت به من خلال المجلس التشريعي، مشدداً على ضرورة قيام النقابة بدورها الحقيقي في الدفاع عن المعلمين وحقوقهم.

من جهته أبدى النائب جمال نصار في مداخلة له استعداد

المجلس التشريعي لمعالجة القضايا العالقة التي تواجه عمل النقابة، معرباً عن أمله في أن يتم إنجاز ذلك في أقرب وقت ممكن.

كما وافقه الرأي النائب د. عبد الرحمن الجمل رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية الذي أكد على حرص التشريعي على تحقيق مطالب المعلم وإنصافه كشريحة مهمة في المجتمع.

من جانبه، شكر النقيب جودة نواب كتلة التغيير

النائب د. أحمد أبو حلبية رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي لـ "البرلمان"؛

## نستعد لإقرار مشروع قانون الصندوق الوطني لدعم القدس بالقراءة الثانية

**الصندوق ليس مرتبطاً بأي جهة رسمية وله شخصية اعتبارية قانونية مستقلة مالياً وإدارياً**



النائب / د. أحمد أبو حلبية

**القانون يخفف معاناة المقدسين ويدعم صمودهم في مواجهة المخططات الصهيونية**

"البرلمان" حاورت النائب د. أحمد أبو حلبية رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي حول أهداف ودوافع ومبررات ومضامين القانون والأبعاد والتفصيلات المرتبطة به، وطرحت عليه الأسئلة التالية:

أقر المجلس التشريعي مشروع قانون الصندوق الوطني لدعم القدس بالقراءة الأولى مؤخراً، ويستعد لإقراره بالقراءة الثانية، وهو قانون له ما بعده، دعماً ونصرة للمدينة المقدسة وأهلها الصامدين.

ليس حصراً من تمويله من موارد داخلية، بل نصت المادة (٨) من القانون على أنه من موارد الصندوق المالية المساعدات والهبات التي يوفق عليها مجلس إدارة الصندوق، وهذا بند شامل لهذه المساعدات والهبات سواء كانت من الداخل الفلسطيني أو من خارج فلسطين من العرب والمسلمين وغيرهم. هل توجد ضمانات أو وعود لتمويل الصندوق من الخارج؟

ليس هناك وعود محددة من خارج فلسطين بل الأمل كبير في إخواننا العرب والمسلمين وأحرار العالم والمنظمات الأهلية لتقديم كل دعم وتمويل لهذا الصندوق، مساهمة في دعم صمود أهلنا في القدس لمواجهة المخططات الصهيونية في هذه المدينة المقدسة.

### هل تربط الصندوق علاقة بمؤسسات

### السلطة الوطنية الفلسطينية أم أنه هيئة

### مستقلة ليس له تبعية؟

الصندوق وإدارته ليس مرتبطاً بأي جهة رسمية في السلطة الوطنية الفلسطينية، بل له شخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً وفي الأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل له تحقيق أهدافه بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لسير أعماله وممارسة نشاطه والتصرف بها وفق أحكام القانون كما نصت على هذه الشخصية المستقلة المادة (٢) في بند (١).

متى تتوقعون أن يتم الانتهاء من الإجراءات والخطوات التشريعية الخاصة بإقرار القانون تمهيداً لتنفيذه؟

لقد تم موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني على مشروع القانون بالمناقشة العامة، ثم تم إقراره بالقراءة الأولى، وإن شاء الله في الجلسة القادمة للمجلس التشريعي سيتم إقرار مشروع القانون بالقراءة الثانية، وهي القراءة الأخيرة، ومن ثم سيكون هذا القانون جاهزاً للتنفيذ والعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية وهي جريدة الوقائع الفلسطينية.

٤-تنسيب مدير الصندوق من ذوي الاختصاص والخبرة.

٥-تعيين الموظفين وإنهاء خدماتهم وفقاً لقانون الخدمة المدنية.

٦-اختيار مدقق حسابات قانوني للصندوق.

٧-مناقشة التقارير المالية والإدارية المقدمة له من قبل مدير الصندوق والمصادقة عليه.

٨-اعتماد الحساب الختامي والموازنة السنوية ورفعها للجهات المختصة للمصادقة عليها.

٩-تمثيل الصندوق أمام القضاء وجميع الجهات الرسمية وغير الرسمية.

١٠-استثمار أموال الصندوق وتنميتها.

١١-آية أمور أخرى تدخل ضمن أهداف الصندوق واختصاصاته.

### ما هي الموارد التي سيُعتمد عليها في

### تمويل الصندوق؟

هذه الموارد منصوص عليها في مادة (٨) من القانون على النحو التالي:

١-الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق في الموازنة العامة السنوية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

٢-الرسوم المحصلة قانوناً لدعم موارد الصندوق.

٣-الدخل العائد من المهرجانات والفعاليات التي تقام دعماً لموارد الصندوق.

٤-المساعدات والهبات التي يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق.

٥-الموارد الأخرى الناتجة عن نشاطات الصندوق وفقاً لأحكام القانون.

### لاحظنا في تسمية القانون استخدام كلمة

### (الوطني) وكأن تمويل الصندوق يعتمد على

### داخل الوطن (فلسطين) دون الخارج لماذا؟

ليس المقصود ظاهر هذه الكلمة المستخدمة في تسمية الصندوق وإنما ذكرت للتأكيد على كون هذا الصندوق أصله في داخل الوطن فلسطين وستستخدم أمواله في داخل مدينة القدس من الوطن الفلسطيني، ومن ثم فهذا الاستخدام لكلمة الوطني في تسمية الصندوق

### إلى أي مدى يمكن أن يساهم مشروع

### الصندوق في التخفيف من معاناة أهالي

### القدس؟

بالتأكيد سيساهم هذا الصندوق بعد تأسيسه واعتماد قانونه في تخفيف معاناة أهلنا في القدس وذلك من خلال دعم مشاريع صمودهم البطولية في مواجهة المخططات الصهيونية الهادفة لتهويد المدينة المقدسة وطمس معالمها وأثارها، وكذلك مساعدة هؤلاء الأهل الكرام في الاستمرار في ثباتهم على أرضهم وفي ديارهم ومنازلهم وعقاراتهم، وتقديم كل دعم لهم على مستوى الإعلام والقانون وكل ما يحتاجونه، وتفعيل دور الهيئات العربية والدولية لنصرة هؤلاء الأهل الكرام.

### هل تبنى القانون آليات محددة لدعم

### القدس والأقصى مالياً؟

لم يتبنَ القانون أية آليات محددة لتقديم الدعم المالي للمسجد الأقصى المبارك وللقدس وأهلها، بل ذكر أموراً عامة في هذا السياق والدعم.

### كيف نظم مشروع القانون إدارة الصندوق؟

نظم هذا القانون إدارة الصندوق كما يلي:

١-نص على تشكيل مجلس إدارة للصندوق وحدد اختصاصات هذا المجلس وكيفية تشكيله وإجراء الانتخابات فيه.

٢-نص على تعيين مدير للصندوق وحدد مهام هذا المدير وكيفية تعيينه ومدة هذا التعيين.

٣-حدد كيفية تعيين موظفي الصندوق غير المدير.

### ما هي اختصاصات مجلس إدارة الصندوق؟

لقد حدد القانون هذه الاختصاصات في مادة (٤) منه على النحو التالي:

١-تحديد أولويات مشاريع دعم القدس وسكانها الفلسطينيين.

٢-وضع الأنظمة والتعليمات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق.

٣-وضع نظام داخلي يهدف لتنظيم عمل الصندوق وترتيب إجراءاته.

### ما هي الدوافع والمبررات لاقتراح مشروع

### القانون؟

يمكن تلخيص الدوافع والمبررات التي أدت إلى اقتراح مشروع القانون في النقاط التالية:

١- الواقع الصعب الذي فرضه العدو الصهيوني على القدس وأهلها ومقدساتها.

٢- العمل على دعم مشاريع صمود أهلنا في القدس في مواجهة المخططات الصهيونية.

٣- توفير الدعم اللازم من أجل تفعيل البعد القانوني بخصوص المدينة المقدسة.

٤- تقديم الدعم المالي للمحافظة على المسجد الأقصى المبارك والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

٥- تقديم المساعدة لحل المشكلات الفنية التي تواجهها المؤسسات والشركات الفلسطينية في القدس لتطويع صناعاتها ومنتجاتها وتمكينها من تحسين قدراتها التنافسية.

٦- تفعيل الهيئات المحلية والعربية والإسلامية والدولية للتنسيق في مجال الدعم للقدس بكل وسائل الدعم اللازم.

### ما هي المضامين الأساسية لمشروع

### القانون؟

المضامين الأساسية لهذا القانون هي:

١-تعريفات هامة يتكرر ذكرها في مشروع القانون.

٢-تحديد مكان الصندوق الدائم والمؤقت.

٣-بيان أهداف الصندوق وغاياته.

٤-تشكيل مجلس إدارة الصندوق الوطني لدعم القدس وتحديد صلاحياته واختصاصاته.

٥-تحديد كيفية تعيين المدير العام للصندوق والموظفين فيه.

٦-تحديد بنود الموارد المالية الخاصة بالصندوق.

٧-بيان كيفية وآليات الصرف من هذا الصندوق.

٨-بيان كيفية تنظيم سجلات الصندوق ودفائره وخضوعه لمراقبة ديوان الرقابة.

٩-أحكام عامة ختامية تتعلق بالأمور العامة لهذا الصندوق.



الفقيد طلب من "القسام" أن يكون استشهداً في صفوفها

## النواب الإسلاميون وجامعة النجاح الوطنية يقيمون حفلاً تأييداً للنائب البيتاوي



الشيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية في الداخل لدى لقائه كلمة أثناء حفل التأبين



شخصيات رسمية وشعبية أمت حفل التأبين

فلسطين، وكان من أبرز الحضور رموز الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني المحتل وقيادات فلسطينية من القدس. وقد أقيم الحفل تحت رعاية الرئيس عباس وجامعة النجاح والنواب الإسلاميون في المجلس التشريعي. وفي ختام الحفل كرّمت جامعة النجاح زوجة النائب البيتاوي على التاريخ والمسيرة الحافلين بالأحداث والمواقف البطولية للنائب البيتاوي وما قدمه للوطن والمواطن من خدمات لا مثيل لها.

إنشاء لجان الزكاة في نابلس. وكشفت عائلة النائب البيتاوي في كلمة ألقاها نجله حاتم أن الشيخ كان قد طلب من حركة حماس وجناحها العسكري أن يكون أحد الإستشهاديين الذي ينفذون عمليات بطولية في داخل الكيان الصهيوني، إلا أن القيادة رفضت طلبه في كل مرة. يذكر أن الضيوف والجماهير جاءت لحضور المهرجان الجماهيري من شتى مدن وقرى

شخصية وحدوية وأحدة دعاة الوحدة الوطنية، وكان صاحب كلمة قوية شجاعة في وجه الظلم والاحتلال. وعرض خلال المهرجان الذي حضره الآلاف فيلماً توثيقياً حول حياة النائب البيتاوي، ظهرت فيه شخصيات وأصدقاء عاشوا النائب البيتاوي، وأثنوا على تضحياته ومواقفه القوية والبطولية، وكشفوا بعضاً من جوانب حياته التي كانت غير معلومة للناس لا سيما مشاركته الفعلية في

أقام النواب الإسلاميون في الضفة الغربية، أول أمس، في جامعة النجاح الوطنية بنابلس مهر جاناُ تأبيناً حاشداً للشيخ النائب حامد البيتاوي الذي وافته المنية في الرابع من نيسان الماضي بعد تعرضه لوعكة صحية. وشارك في المهرجان التأبيني ممثل عن رئيس السلطة محمود عباس وشخصيات وطنية وحزبية وإسلامية ومسيحية، حيث أكدت هذه الشخصيات خلال مشاركتها على أن الشيخ البيتاوي كان

## النائب المختطف سمير القاضي .. طيب في قبضة الاحتلال



النائب د. سمير القاضي

له مرضى لا يملكون ثمن الكشفية يعالجهم مجاناً، لذلك خصص يوم الخميس من كل أسبوع لمعالجة مراجعيه مجاناً، حتى أكسبه هذا الأمر شعبية كبيرة، حتى أنه في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦م والذي كان الشيخ النائب القاضي ضمن المرشحين فيها عن كتلة التغيير والإصلاح كان النخبون يأتون إلى صناديق الاقتراع ويقولون: "نحن نريد أن ننتخب الدكتور القاضي وشتله".

### النائب القاضي وإضراب الكرامة

شارك النائب القاضي الأسرى الفلسطينيون إضرابهم المفتوح عن الطعام في سجن النقب الصحراوي من أجل استرداد حقوقهم المسلوبة والمغصوبة من قبل إدارة السجن ومصلحة السجون الصهيونية.

وبسبب الإضراب فإن الأسير القاضي يشكو من آلام في المعدة وأوجاع في الصدر، وتم نقله إلى عيادة السجن من أجل تلقي العلاج، لكنه رفض تعاطي الدواء تضامناً مع إخوانه الأسرى الباقين.

الغرفة، وكان يعطينا دروساً في الصحة الأسرية ويعلمنا تمارين الرياضة الصحيحة، وكان طبيبنا في القسم، تتجلى خصاله وتواضعه فتراه يبادر للعمل مهما كان ذلك العمل، فقد كان يسارع بحمل صحن الطعام ليغسلها، بل يستيقظ فجراً ليمارس الرياضة فيبد النشاط والفرح في قلوب الشباب لرؤيتهم الشيخ يلعب الرياضة صباحاً. ومن القصص الجميلة المروية عن النائب القاضي أنه كان في محكمة عسكرية، فتلا المترجم ما يقوله القاضي الصهيوني بأن د. القاضي يتبع لكتلة التغيير والإصلاح المحظورة وعليه يحكم بالسجن، فقال له النائب: "عليكم أن تعتقلوا ميشيل عون في لبنان وأوباما في أمريكا لأنهم يحملون شعار التغيير والإصلاح وهذا مبرر عندكم لاعتقالهم"، فكانت مداخلة النائب القاضي ضربة قوية للمحاكمة الهزيلة التي يقوم بها ما يسمى القضاء الصهيوني.

وما زال النائب القاضي يقبع حتى اللحظة رهن الاعتقال الإداري مع أكثر من عشرين من إخوانه النواب والوزراء من أبناء الحركة الإسلامية.

### طبيب بالمجان

هذا الرجل الذي عرفته محافظة الخليل ومخيماتها وقرأها جعلت منه إنساناً مقبولاً عند كل أطياف الشعب الفلسطيني بمختلف المستويات، فهو معروف بمواقفه الوطنية والحدودية والإنسانية. كان يعمل في عيادته في الخليل، وكان إذا حضر

الصهيوني عدة مرات كان من بينها الاعتقال الإداري عام ١٩٩٧ واعتقال آخر عام ٢٠٠٦ مع ٤٤ نائباً ووزيراً في الحكومة الفلسطينية العاشرة ليفرج عنه في نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩ ومن ثم يعاد اعتقاله منتصف حزيران عام ٢٠١١، ويعاد للاعتقال في إطار فاتورة المصالحة الداخلية، ومع ذلك صبر واحتسب وداوم على خدمة الناس دون كلل أو ملل.

في داخل السجن في النقب الصحراوي يقبع الآن النائب القاضي، هادئ الطبع، حنون رقيق القلب، متفان في خدمة أبنائه وإخوانه الأسرى. أكسبه لينه وقربه من إخوانه مكانة مجتمعية وإرثاً إعتقالياً جعل منه شخصية أكثر تواضعاً وقرباً وحباً لإخوانه الأسرى، خاصة الشباب منهم، حيث يمازح الجميع ويرفع من معنوياتهم ويجلس ويتحدث معهم، وقد تراه يحمل قطعة حلوى أو بسكويت يقدمها للشباب بروح طاهرة وبريئة، وحنان متدفق يغمر كل الأسرى من كل الفصائل الفلسطينية.

يمضي النائب القاضي أوقات سجنه في القراءة والتعبد وقيام الليل وصيام النهار، ويتقدم الصوف عند أعمال التنظيف والخدمة. يقول عنه الأسرى المحررون الذين عايشوه داخل السجن: "إن الشيخ النائب سمير عادة ما يكون من الأوائل المبادرين في تنظيف ساحة السجن الخارجية، ويطلب بشدة أن يكون عليه دور الطبخ وتنظيف

النائب د. سمير القاضي صاحب عيادة فلسطين في شارع واد التفاح وسط مدينة الخليل وطبيب مختص في الجراحة الباطنية يعمل مناوياً في مستشفيات الخليل، له شعبية وحضور في أوساط المواطنين في بلدته صوريث خاصة وفي محافظة الخليل عامة، تعرض للاعتقال على يد الاحتلال الصهيوني مرات عدة، وأبعد إلى مرج الزهور عام ١٩٩٢م مع ثلثة من إخوانه في الحركة الإسلامية في فلسطين، ويمضي الآن اعتقالاً إدارياً بتهمة تمثيل الشعب الفلسطيني في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية.

ينحدر النائب القاضي من بلدة صوريث شمال غرب الخليل. ولد عام ١٩٥٦، وهو من أسرة متعلمة ومتدينة وقد أسس أسرة على هذا الغرار. حصل على بكالوريوس أمراض باطنية ويحمل البورد الفلسطيني في الأمراض الداخلية وعمل في مستشفيات ومراكز طبية عديدة كان أبرزها مستشفى المقاصد في القدس، ومديراً للمستشفى الأهلي في الخليل وعضواً في جمعيات أصدقاء المريض والإحسان والمكفوفين، حتى أنه حين أبعد إلى مرج الزهور في الجنوب اللبناني مطلع التسعينيات، وعمل طبيباً في المخيم بالتعاون مع الشهيد د. عبد العزيز الرنتيسي ود. محمود الزهار.

### البرلماني والطبيب الأسير

تعرض النائب القاضي للاعتقال على يد الاحتلال



## من وحي آية

## وجوب التحريض على إنصاف التمريض



النائب / ديونس الأسطل

(وَحْذُ بِيدِكَ ضَغْطًا فَاضْرِبْ بِهِ  
وَلَا تَحْنَتْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)

سورة ص (44)

لا زلتُ مشدوداً إلى تلك الآهات التي استمعناها في لقاء ضَمِّ الكتلة الإسلامية في نقابة الممرضين بكتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي، فقد أَلَمْنَا أن همومهم تكاد تجعلهم حُرَضاً، أو تجعلهم من الهالكين، وأضعف الإيمان أن يكونوا من المُدَحِّضِينَ في أقرب استهَامِ على إدارة النقابة، وميقاته في بضعة أشهر، أو أسابيع معدودات.

ومن المعلوم أن هذه النقابة كانت مؤشراً على حضور الحركة الإسلامية، وقوة الدعوة، في مفاصل خطيرة، لاسيما بعد أن تَغَنَّت السلطة، وفصيلها التي تؤويه؛ أنهم تمكنوا من تحويل حماس إلى شرذمة قليلين، وأن معظم الشعب قد انخرط في مشروع السلطة، ونبد المقاومة، ورضي بشعار الثورة حتى آخر الشهر.

إن من أهم أسباب الثقة التي أُولَاها جمهور الممرضين للكتلة الإسلامية هو البشري التي زَفَّها مدير رفيع في وزارة الصحة بأنهم قد تمكنوا من إعادة الاعتبار لحقوق الممرضين في علاوة المخاطرة، تلك التي صُوِدَتْ من عام ٢٠٠٧م، في الوقت الذي لا زال المتقاضون أجورهم من رام الله يتلقونها، وتبلغ خمساً وثلاثين بالمائة من الراتب، وقد كان من دواعي سرورهم أن ذلك الإعلان كان في أوسع وسائل الإعلام، وفي أحد برامج فضائية الأقصى، وتزامن ذلك مع إقدام وزارة التربية والتعليم على صرف بعض المستحقات المتأخرة للآلاف من الأساتذة العاملين بها، لذلك فقد استبشر أو تلك السبعمانية بأن بعض حقوقهم قاب قوسين أو أدنى، وقد تَمَلَّكْنَا العجب حين علمنا أنهم إلى الآن يركضون وراءها، وقد تَقَطَّعت بهم الأسباب، فلم يتركوا مُؤَمَلاً فيه إلا وطرقوا عليه الأبواب، ولم يَبْقَ أمامهم إلا السهم الأخير، فلجؤوا إلى التشريعي أملين ألا يكونوا قد أنزلوا حاجتهم بواد غير ذي زرع.

إننا لا ننتهم أحداً بالتهام حقوق الممرضين، ولكنها قلة ذات اليد، وأضعف الإيمان أن تظهر الحقوق في وثيقة الراتب، وأن يكون شأنها كالمدرخات، نَظَرَةً إلى ميسرة. ولعل الأنكى في الموضوع هو ريبة الكذب التي بات يلوكها أنصار الكتلة الإسلامية، كما يُذيعها معارضوها، غير أنني قد تفاعلت بقرق انفراج هذه الأزمة: استثناساً بالقرآن الذي أخبر أن أقرب ساعة إلى النصر هي التي يستبئس فيها الرسل، ويظنون أنهم قد كُذِّبوا، وأنهم أَخْلَفُوا ما وعدوا به من نصر، وإن أقوامهم لم تعد تصدقهم، فهل يعقل أن تتابعهم أو يتابعهم؟! إن كتلة التشريعي لو تَبَيَّنَتْ قضيتهم بقوة، فقد يكون ذلك أحد البشائر التي تُعَجِّلُ بمجيء الفرج، وإياب الحقوق.

إن التمريض كما يعاني من الحرمان من علاوة المخاطرة يشتكى من تدني علاوة المهنة، فهي أدنى من المخاطرة بخمس درجات في المائة، في حين تبلغ علاوة الصيدلة ضعف علاوة التمريض، فهي ستون بالمائة، وهم يرون الأمر معكوساً؛ فإن الجهد المنوط بالتمريض بالليل والنهار، وحتى في أيام الإجازات لغير العاملين في التمريض، مع قلة العدد، بالقياس إلى المعايير العالمية؛ إذ إن كل طبيب يقابله اثنان من الممرضين، أما في واقعنا؛ فإن عدد الأطباء يفوق عدد التمريض أضعافاً مضاعفة، لذلك فإن الواجب الملقى على كواهلهم يُنَوِّعُ بالعصية أو لبي القوة. وقد لاح في الأفق رغبة من بعض الدول العربية في التعاقد مع المزيد من الطواقم التمريضية، ويبدو أنهم سوف يتمكنون من امتصاص أكثر الخريجين، مع أننا في ميسر الحاجة إليهم؛ بل إن العاملين في التمريض يراودهم الآن أن يكسروا قيد الوزارة، وأن يتعاقدوا مع ليبيا، أو السودان، أو غيرها من البلدان، رغم أنهم أشبه بالأسرى في الوزارة، فلا يؤذن لهم في الاستقالة، ولا يسمح لهم بتطوير خبراتهم، والحصول على الشهادات العليا، حتى وجدتي أمارحهم بأنهم في حاجة للإضراب عن الطعام؛ لعلهم ينتزعون حقوقهم في الاستقالة والاستراحة قبل التقاعد. إنه لن يتسع المقال لتناول كل ما أثير في ذلك اللقاء الأليم، خاصة وأن الاقتراع على مجلس إدارة جديد بطلينا حديثاً، والإخوة لا يملكون أن يتقدموا ببرنامج مقنع لجمهور الممرضين، وغير مسموح لهم أن يزاووا التصعيد بالدعوة إلى الإضراب، والعصيان المدني، فإذا انضاف إلى ذلك أن أجواء المصالحة التي تلوح في الأفق سوف تدفع الآخرين أن يزاحموا بقوة، وأن يرصدوا المزيد من الأموال والوعود، الأمر الذي ينذر بذهاب التاريخ الناصع للنقابة والكتلة؛ كمؤشر لمبايعة الشعب الفلسطيني لخيار الإسلام والمقاومة.

أما آية المقال فتنتطوي على مَخْرَجٍ أو فتوى ليمين صدرت من سيدنا أيوب عليه السلام، فقد ابتلاه ربه بالمرض المُقْعَد، حتى لم يبق له إلا لسانه الذاكِر، وقلبه الشاكر، ثم زوجته التي كانت تقوم على تربيته وخدمته، وصبرت على النُصْب والتعب بأشد من صبر فتياتنا على فقدان أزواجهن بالأسر في سجون الاحتلال والسلطة عدد سنين، وقد تصل إلى عشرات المؤبدات. وقد حدث أن تأخرت ذات يوم عن الرجوع في الميعاد المعتاد، فظن أنها قد خارت عن الخدمة، واختارت أن تلحق بقومها في التخلي عنه، وقد كانوا من قبل لا يغادرون حريم بيته، فقد آتاه الله مالا ممدوداً، وبنين عديداً، لذلك فقد أقسم لئن شفاه الله ليضربن بها مائة جلدة، ثم تبين أنها على العهد صابرة محتسبة، وأنها لم تفتقر خطيئة أو إثمًا، فقد كانت معذورة كعذر الهدهد يوم مكث غير بعيد، ثم جاء مهرولاً، وكان من الصادقين في مجيئه من سبأ نبياً يقين.

إن هذه الفتوى تقول له: خذ مائة عود من القش، واضرب بها امرأتك ضربة واحدة، فلا تكون حائشاً في يمينك، ولا ظالماً لزوجك، وقد كافأهما الله على الصبر ببايئاتهما أهلهما، ومثلهم معهم، رحمة من ربنا وذكرى لأولي الألباب، وإننا لنرجو لإخواننا في التمريض أن يكونوا من أولي الألباب، الذين نجدهم صابرين أوأبين، وهم نعم العابدون، ولسوف يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب، وحسبهم أن دعاء المرضى مقبول، وأن ضراعة المظلوم مستباحة، والله ولي المتقين.

## لجنة «الأمن والداخلية» في التشريعي

## تناقش مع رؤساء البلديات حملة النظافة

وأعضاء اللجنة النائب مروان أبو راس، النائب سالم سلامة، النائب جمال سكيك، النائب يوسف الشرافي، النائب عاطف عدوان.

عقدت لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي ورشة عمل مع رؤساء البلديات في قطاع غزة بهدف مناقشة مشكلة النظافة في قطاع غزة بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر



### مسألة بدون مجاملات

وافتح النائب الأشقر الورشة، مشيراً إلى أن شعبنا يعاني من مشكلة النظافة، مضيفاً: "لقد قمنا في المجلس التشريعي بجمع البلديات والوزارات وخرجنا بالحملة الوطنية للنظافة، وهي لم تقم بالأمور المطلوبة ولم تفعل ما من شأنه أن يخرج غزة نظيفة، وهذا يعتبر فشلاً للحملة".

ولفت إلى أن البلديات تدعي قيامها بواجبها إلا أن المواطن يقول أن البلديات تحصل مبالغ مالية دون خدمة تقدم مقابل ذلك، مؤكداً أن النظافة في مدن القطاع تكاد تكون غير موجودة فأكوام القمامة في كل شارع، متابعاً: "منظر الشوارع والمدن يدعو للنفور، والموضوع لا يحتاج مجاملات، فإن لم تقم البلديات بدورها في نظافة المدن فلا فائدة من وجودها".

وشدد على ضرورة تقديم البلديات للمشاريع والخطط والوسائل التي من شأنها أن تعيد لغزة نظافتها برغم الحصار المفروض على القطاع وأن تكون النظافة تحدياً لحالة الحصار المفروض الذي نتج عنه نقص في معدات وآليات البلديات.

### آليات عملية

أما النائب مروان أبو راس فقال: "نريد أن نخرج من الورشة بآليات عمل مباشرة لنقيم بعد فترة زمنية أن هناك نتائج حصلت على الأرض"، مشيراً إلى أن البلديات قادرة أن تضع حلولاً وتمارسها على أرض الواقع، متابعاً: "الوضع الآن لا يحتمل الكلام النظري، بل الدراسة المباشرة والاهتمام الكبير والمعاينة الواقعية والانطلاق في العمل".

من جانبه لفت النائب سالم سلامة إلى أن المجلس التشريعي يريد المنفعة العامة للجميع من خلال نظافة المدينة، مشيراً إلى أن وزارة الأوقاف قامت في السابق بإقامة أسوار على المقابر وهدمت بعض تلك الأسوار وهناك تعديات على المقابر.

وأضاف أن الوفود القادمة إلى غزة لفت نظرها كثرة القمامة على الشوارع العامة وتحدثت عن نظافة غزة، مستطرداً: "تهيب بكم أن تكون غزة نظيفة للجميع، فالنظافة عنوان للحضارة".

### نقص الإمكانيات

من جهته أشار نزار حجازي نائب رئيس بلدية غزة إلى أن الجميع متفق على أن النظافة مطلب شرعي وصحي وأخلاقي، مضيفاً: "عندما انطلقت الحملة من المجلس التشريعي قلت أن الحملة لن تؤتي أكلها إلا بتوفر عدد من الإمكانيات، منها التوعية الجماهيرية وتعاون المواطنين مع البلديات وتوفير الإمكانيات المادية والمالية والآليات والأفراد، وهي مطلوبة بشكل كبير وهام حتى تتحقق نسبة النظافة في شوارعنا".

أما محمد أبو شيكان رئيس بلدية نصيرات فقال إن المطلوب من الحكومة المساعدة في إيجاد سيارات نقل وآليات لنقل النظافة، متابعاً: "نحن سنحاول العمل بشكل مكثف حتى لا يحدث تكسب للنفايات".

### مسئولية مشتركة

بدوره أشار عز الدين الدحون رئيس بلدية بيت لاهيا إلى أن مسؤولية النظافة مشتركة من الجميع، فكل البلديات تعاني من نفس المشكلة، مطالباً وزارة الحكم المحلي بعمل عقود لعمال بظالة لست شهور حتى حل المشكلة، مناشداً الحكومة صرف بعض المستحقات المتركمة على بعض الوزارات.

أما باسم أبو القمصان نائب رئيس بلدية جباليا النزلية فتحدثت عن إنجازات بلديته قائلاً: "تم تشكيل لجنة لوضع تصور حول حل مشكلة النظافة في مناطق نفوذ البلدية، وكان المقترح هو إعلانات ودعايات للمواطنين وإرشادات بأهمية النظافة أن تصبح سلوكاً للمواطنين، ونحن نشكو من الوضع المادي ومن قلة عدد الآليات، ولدينا مشكلة قلة السولار لعمل الآليات في الفترة الحالية".

أما محمد الفراء رئيس بلدية خان يونس فاوضح أن عملية النظافة تتكون من

مكب النفايات والآليات والحاويات والعمال وهذه العناصر عمرها الافتراضي انتهى، وقال: "نحن نقدم جميع الخدمات من خلال تبرعات دولية، ونحن كبلديات لا نستطيع أن نغطي الميزانية التشغيلية، ونطالب أن يكون دور الحكومة المركزية في دعم البلديات".

كما أكد رئيس بلدية البريج أنيس أبو شمالة أنه لا يوجد ثقافة تعزز سلوك النظافة لدى المواطنين، متسائلاً عن دور الحكومة المركزية في التعااطي مع مشاكل البلديات، مناشد وزارة الأوقاف بأن يكون لها خطب تثقيفية حول النظافة لتعزيز سلوك المواطنين نحو النظافة العامة أمام البيوت وفي الشوارع والأماكن العامة.

أما رئيس بلدية المغازي محمد النجار فقال: "نشعر بالوضع في المدينة ومستائين من الوضع ونسعى جاهدين للحد من تلوث المدينة، فقد قمنا بنشاطات كبيرة ضمن حملة النظافة، ويجب أن نستغل المخيمات الصيفية لعمل طوعي يدعم باتجاه النظافة في شوارع القطاع".

فيما بين رئيس بلدية عيسان الكبيرة مصطفى الشواف أن حملة النظافة التي أطلقها المجلس التشريعي بدأت متزامنة مع نقص السولار وغياب البطالة التي ترفد إلى البلديات، وموسم الأمطار الغزيرة التي وضعت بعض العراقل في تنفيذ الحملة.

### مطالبة التشريعي بالتدخل

وفي كلمة لوكيل وزارة الحكم المحلي سفيان أبو سمرة قال: "يجب أن نعرف أن الأمر في المال وليس في أي شيء آخر، الخدمات هي من مسئولية الحكومة والبلديات آليات تنفيذ، ونحن لا نستطيع شراء سيارات ولا فتح مكبات نفايات جديدة"، مطالباً المجلس التشريعي بالتدخل لدى الحكومة لدعم البلديات.

### مبررات غير مقنعة

وتعقيباً على ما تقدم به رؤساء البلديات أكد النائب مروان أبو راس أنه لم يفتن بالمبررات التي ساقوها، مطالباً إياهم بالمزيد من العمل ووضع الخطط التي لم يسمعها من أحد من رؤساء البلديات، وتابع: "نقص الإمكانيات لا يعني البلديات من مسئولياتها المباشرة"، مطالباً رؤساء البلديات بالاستقالة الجماعية لعدم قدرتهم على نظافة المدينة.

وعقب النائب جمال سكيك قائلاً: "عندما بدأت الحملة الوطنية للنظافة ما تم عملها هو اعتماد حملة متخصصة الإمكانيات لدى الجهات التي تعمل في النظافة، والبلديات أخذت الموضوع إعلامياً وشكلياً وليس عملياً، ولم يتم تفعيل قوانين خاصة بالنظافة من قبل رؤساء البلديات، فالنظافة مسئولية جماعية يجب على جميع مؤسساتنا الوطنية أن نقوم بها".

بدوره قال النائب يوسف الشرافي: "يجب أن ينجح رؤساء البلديات في عمليات النظافة في أماكن نفوذهم"، مطالباً بأن تتحول النظافة إلى سلوك لكل مواطن، مشدداً على ضرورة أن تقف الحكومة عند مسئولياتها، وعلى المجلس التشريعي أن يضغط على الحكومة في هذا الاتجاه.

### توصيات

في نهاية الورشة أوصى رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر بضرورة أن تصبح النظافة قضية مشتركة تبدأ من تثقيف المواطن والجماهير ابتداءً من البيت مروراً بالمدرسة والمسجد والجامعة حتى تصبح ثقافة عامة وصولاً إلى الهدف الأساس وهو أن تصبح النظافة سلوكاً لكل مواطن.

وعبر الأشقر عن أسفه لعدم تعاون المواطن سواء كان ذلك بالنظافة ابتداءً من نفسه أو القصور في دفع المستحقات المالية للبلديات، مؤكداً أن الحصار القسى بظلاله على البلديات وخاصة لجهة عدم قدرتها على تحديث المعدات الخاصة بعمل النظافة وانتهاء صلاحية الموجودة حالياً، متحدثاً عن عدم وجود مشاريع خاصة بالنظافة.





## آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

### الإعلام العربي والثورة السورية

الإعلام سلاح بالغ القوة والفعالية والتأثير، ولا يقل خطورة عن بقية الأدوات الحربية في العصر الحديث.

في حالة الثورة الشعبية السورية التي يصب فيها النظام السوري المجرم جام حقه وإرهابه على المواطنين الأبرياء يشكل الإعلام طرفاً أساسياً في الثورة، وإحدى الأسلحة الفعالة في مواجهة قهر وجبروت واستبداد النظام.

منذ اندلاع شرارة الثورة في سوريا لعبت بعض وسائل الإعلام العربية دوراً ريادياً في إسناد الثورة ودعم المطالبات المشروعة للشعب السوري وفضح الجرائم التي يقترفها النظام.

لكن الدور الإعلامي العربي تجاه الثورة السورية بشكل عام ظل قاصراً عن نصرة الشعب السوري، وبقي يراوح في إطار النقل التقليدي للأخبار بعيداً عن أي محاولة لصناعة إعلام قوي وضابط يساهم في التأثير على صنع القرار الدولي، وتحشيد الرأي العام عربياً ودولياً إلى جانب الشعب السوري في مواجهة بطش وجرائم النظام.

يخطئ أهل الإعلام وسدنته حين يعتقدون أن أخلاقيات ومواثيق شرف المهنة تفرض قيوداً وحدوداً على تغطياتهم الإعلامية وتحصرها في مجرد النقل الأوتوماتيكي للأحداث، فالإعلام - حسب المفهوم العصري الحديث - بات يمارس وظيفة اجتماعية وسياسية واضحة، ويتولى خلق وصناعة ميول واتجاهات الرأي العام، والترويج للقيم والمفاهيم في المجتمع.

لذا، فإن المهام والمسؤوليات المناطة بوسائل الإعلام العربية ينبغي أن ترتقي إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها الشعوب العربية التي تشق طريقها للخلاص من نير الظلم والديكتاتورية والاستبداد، وأن تنسجم مع قيم الحرية والعدالة والكرامة التي تشكل روح وقوام الوجود الإنساني، ألا تتمنطق بمعايير باهتة وحجج ساقطة لتبرير تخلفها عن ركب التغيير السائر وتقايسها عن تقديم النصرة المطلوبة للشعوب العربية الثائرة التي تدفع دمها ثمناً لتحررها وصناعة مستقبلها، وعلى رأسها الشعب السوري الشقيق.

مجزرة الحولة التي اقترفتها المليشيات المجرمة الموالية لنظام الأسد ينبغي أن تشكل نقطة تحول فارقة في إطار الأداء والتغطيات الإعلامية العربية تجاه أوضاع الداخل السوري، فلا فرق بين ما ارتكب من حرب مجرمة ضد غزة ذهب ضحيتها الأطفال والنساء، والحجر والشجر، وبين الحرب الغاشمة التي يشنها الأسد وزبانيته ضد السوريين الأبرياء، شيوخاً ونساء وأطفالاً.

الرافد الإعلامي العربي يشكل إحدى عناصر الدفع الأساسية باتجاه دعم وإسناد الثورة السورية، وتحشيد الموقف العربي والدولي ضد إرهاب الطغمة الحاكمة هناك، وها هنا فإن الإعلام العربي اليوم على شفا اختبار عسير وامتحان صعب لجهة إعادة صوغ رؤيته ومعالجته للشأن السوري، وتقديم نموذج إعلامي عربي مشرق ينسجم مع الوظيفة الأهم للإعلام ويتماهي مع القيم الأخلاقية والعروبية الكبرى.

## المجلس التشريعي والبرلمانات العربية والإسلامية والدولية.. طبيعة العلاقة وآفاق التأثير

**النائب البردويل: بنينا جسوراً مع العديد من البرلمانات.. وعلاقتنا متفاوتة ما بين مجامل لا يقدم شيئاً وبين من يعد بتقديم دعم سياسي أو قانوني**



**النائب عدوان: ننسج علاقات ومعنيون بالانفتاح على مختلف البرلمانات.. ونجحنا جزئياً في إطار جهد إعلامي مكثف لشرح قضيتنا ومعاونة شعبنا**

طرحها خلال جولات وزيارات النواب المتكررة لها؟  
"البرلمان" حملت هذه التساؤلات إلى نائبين في المجلس التشريعي، وأعدت التقرير التالي.

كيف يقيم نواب المجلس التشريعي مستوى علاقة البرلمان الفلسطيني بالبرلمانات العربية والإسلامية والدولية؟ وما درجة تأثير المجلس التشريعي على هذه البرلمانات بخصوص الأجندة والقضايا التي

فلسطينيين وأقاموا هناك مباحثات لها أوجه متعددة، ونحن معنيون كبرلمان فلسطيني أن ننفتح أكثر على العالم، لأننا نعلم أن أحد أوجه الصراع هو صراع ثقافة وإعلام، نحن نريد أن نغير الرؤية الثقافية والإعلامية الموجودة لدى البرلمانات الأخرى عن الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية».

### نجاح جزئي

وأضاف: «زيارتنا هذه هي جزء من جهد إعلامي مكثف لشرح القضية الفلسطينية ومعاونة الشعب الفلسطيني وإجرام الاحتلال الصهيوني، حتى هذه المرحلة نقول أننا قد نجحنا جزئياً ولكن النجاح الذي نأمل هو نجاح أكبر من ذلك في الشهور والسنوات القليلة القادمة».

ولفت عدوان إلى أن النواب وجدوا لدى خروجهم في أكثر من زيارة رسمية للبرلمانات العربية والإسلامية تفاعلاً كبيراً، وقال: «استغربنا كثيراً عندما كنا في ماليزيا على سبيل المثال، فكانوا يتحدثون لنا بأنهم طيف سياسي واسع وعرقيات متعددة يختلفون في كل شيء إلا القضية الفلسطينية قالوا نتفق عليها جميعاً، هذه المقولة سمعناها في أكثر من دولة عربية وغير عربية».

ما يحدث في فلسطين، وقد شهدنا زيارة العديد من النواب العرب والأوروبيين لقطاع غزة تضامناً مع الشعب الفلسطيني والمحاصرين، مضيفاً أنه من ناحية ثانية يوجد برلمانات عربية كالبرلمان المصري الجديد طرحت قضايا حساسة وأشياء مهمة في زيارتها بالإضافة إلى برلمانات عربية أخرى تسعى لمساعدة الشعب الفلسطيني.

وأضاف: «بصراحة العلاقات متفاوتة، فالبعض يجامل ولا يقدم شيء لأن القرار أصلاً ليس بيده، وبالبعث يقول بأنه يمكن أن يقدم شيء بدعم سياسي أو قانوني».

### انفتاح على العالم

بدوره أكد النائب عاطف عدوان أن المجلس التشريعي من خلال قيادته الموجودة حالياً يحاول منذ فترة زمنية طويلة نسج علاقات متنوعة مع مختلف البرلمانات سواء البرلمانات العربية والإسلامية أو الدولية، موضحاً أنه حتى هذه المرحلة هناك عشرات الزيارات تمت بين البرلمانين الفلسطينيين وبرلمانين آخرين، وأيضاً حدثت زيارات رسمية وغير رسمية متعددة.

وتابع: «الزيارات الرسمية تعددت لتصل الدول العربية والإسلامية بل وحتى بعض الدول الأوروبية استقبلت برلمانين

### بناء جسور

فقد أكد النائب د. صلاح البردويل أن المجلس التشريعي قد بنى جسوراً مع كثير من البرلمانات العربية، وحتى على مستوى الدول الأوروبية وأن ذلك يشكل بداية لرسم جسور سياسية حقيقية.

وتابع: «العديد من هذه العلاقات لا تزال حذرة لأن البرلمانات في كثير من الدول مرتبطة بالأنظمة التي تتخذ قرارات سياسية تؤثر على البرلمانات، إلا بعض الدول العربية التي بدأت تتحرر ولديها قدرات ديمقراطية وتربطينا علاقات متميزة معها وخاصة برلمانات الانتخابات النزيهة والديمقراطية التي جرت في الفترة الأخيرة وأفرزت ممثلين حقيقيين للشعوب وسلطة ممثلة شرعية».

وأوضح أن الشعوب العربية بمعظمها متعاطفة مع القضية الفلسطينية ورافضة للحصار والظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وبالتالي عندما تكون البرلمانات ممثلة للشعوب فإن ذلك يدعو لتلاطمثان بأننا لسنا وحدنا.

### علاقات متفاوتة

ولفت البردويل إلى أن نواب المجلس التشريعي يقومون بشرح القضية الفلسطينية ووضع كل العالم في صورة



المجلس التشريعي يستقبل قافلة أنصار الأردنية ويقدم لها درعاً تكريمياً



د. بحر ونواب التشريعي يزورون منزل عائلة الأسير حسن سلامة لتهنئتها بانتصار الأسرى في معركة الكرامة